

## تفسير البحر المحيط

@ 336 @ الماوردي : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وعن ابن عباس : هو الحمد □  
الذي صدقنا وعده ، والظاهر أن { الْحَمِيدِ } وصف □ تعالى . قال ابن عطية : ويحتمل أن  
يرد بالحميد نفس الطريق ، فأضاف إليه على حد إضافته في قوله : دار الآخرة . .  
{ إِنَّ السَّذِينَ كَفَرُوا ° وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَا لَهُ لِمَنَّا سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبِيدِ وَمَن  
يُرِدْ فِيهِ . . }

المضارع قد لا يلحظ فيه زمان معين من حال أو استقبال فيدل إذ ذاك على الاستمرار ، ومنه  
{ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ } كقوله { السَّذِينَ ءَامَنُوا ° وَتَطْمَئِنُّ }  
قُلُوبُهُمْ ° بِذِكْرِ اللَّهِ } وقيل : هو مضارع أريد به الماضي عطفاً على { كَفَرُوا °  
{ وقيل : هو على إضمار مبتدأ أي وهم { يَصُدُّونَ } وخبر إن محذوف قدره ابن عطية بعد {  
وَالْبِيدِ } خسروا أو هلكوا وقدره الزمخشري بعد قوله { الْحَرَامِ } نذيقهم { مِّنْ  
عَذَابِ أَلِيمٍ } ولا يصح تقديره بعده لأن الذي صفة { الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } فموضع  
التقدير هو بعد { وَالْبِيدِ } لكن مقدر الزمخشري أحسن من مقدر ابن عطية لأنه يدل عليه  
الجملة الشرطية بعد من جهة اللفظ ، ابن عطية لحظ من جهة المعنى لأن من أذيق العذاب خسر  
وهلك . وقيل : الواو في { وَيَصُدُّونَ } زائدة وهو خبر إن تقديره إن الذين كفروا  
يصدون . قال ابن عطية : وهذا مفسد للمعنى المقصود انتهى . ولا يجيز البصريون زيادة  
الواو وإنما هو قول كوفي مرغوب عنه . .

وهذه الآية نزلت عام الحديبية حين صد رسول □ صلى □ عليه وسلم ) عن المسجد الحرام  
وذلك أنه لم يعلم لهم صد قبل ذلك بجمع إلا أن يراد صدهم لأفراد من الناس فقد وقع ذلك في  
صدر المبعث ، والظاهر أنه نفس المسجد ومن صد عن الوصول إليه فقد صد عنه . وقيل : الحرم  
كله لأنهم صدوه وأهله عليه السلام فنزلوا خارجاً عنه لكنه قصد بالذكر المهم المقصد من  
الحرم . .

وقرأ الجمهور { سَوَاءً } بالرفع على أن الجملة من مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني  
، والأحسن أن يكون { الْعَاكِفُ } هو المبتدأ و { فِيهِ سَوَاءً } الخبر ، وقد أجز  
العكس . وقال ابن عطية : والمعنى { الَّذِي جَعَلْنَا لَهُ لِمَنَّا سَوَاءً } قبلة أو متعبداً  
انتهى . ولا يحتاج إلى هذا التقدير إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب فيسوغ لأن  
الجملة في موضع المفعول الثاني ، فلا يحتاج إلى هذا التقدير . وقرأ حفص والأعمش { سَوَاءً

{ بالنصب وارتفع به { الُعَاكِفُ } لأنه مصدر في معنى مستو اسم الفاعل . ومن كلامهم :  
مررت برجل سواء هو والعدم ، فإن كانت جعل تتعدى إلى اثنين فسواء الثاني أو إلى واحد  
فسواء حال من الهاء . وقرأت فرقة منهم الأعمش في رواية القطعي { سَوَاء } بالنصب {  
الُعَاكِفُ فِيهِ } بالجر . قال ابن عطية : عطفاً على الناس انتهى . وكأنه يريد عطف  
البيان الأولى أن يكون بدل تفصيل . .

وقرء { \* والبادي } وصلًا ووقفًا وبتركها فيهما ، وبإثباتها وصلًا وحذفها وقفًا {  
سَوَاء الُعَاكِفُ } المقيم فيه { \* والبادي } الطارء عليه ، وأجمعوا على الاستواء في  
نفس المسجد الحرام واختلفوا في مكة ، فذهب عمر وابن عباس ومجاهد وجماعة إلى أن الأمر  
كذلك في دوس مكة ، وأن القادم له النزول حيث وجد وعلى رب المنزل أن يؤويه شاء أو أوى ،  
وقال به الثوري وكذلك كان الأمر في الصدر الأول . قال ابن سابط : وكانت دورهم بغير أبواب  
حتى كثرت السرقة ، فاتخذ رجل باباً فأنكر عليه عمر وقال : أتغلق باباً في وجه حاج بيت  
الله ؟ فقال : إنما أردت حفظ متاعهم من السرقة فتركه ، فاتخذ الناس الأبواب وهذا الخلاف  
مترتب على الخلاف في فتح مكة أكان عنوة أو صلحاً ؟ وهي مسألة يبحث عنها في الفقه . .  
والإلحاد الميل عن القصد . ومفعول { مِّن بَرَدٍ } قال أبو عبيدة هو { بِإِلْحَادٍ }  
والباء زائدة في المفعول . قال الأعشى